# مؤشرات مرتبطة بقطاع المحامين

## مقدمة عامة عن القطاع

قد تشمل المعاملة المشبوهة العديد من العناصر التي قد تبدو لوحدها غير ذات أهمية، ولكن عند تحليلها قد تثير الشبهات حول ارتباطها بمتحصلات جريمة أو بغسل الأموال أو بتمويل الإرهاب. ويجب رفع تقرير عملية مشبوهة حين تثير معاملة ما أو مجموعة معاملات أي تساؤلات أو أي مخاوف، أو شعوراً بعدم الاطمئنان أو فهم الغرض من المعاملة.

ويُعتبر السياق الذي تحصل فيه المعاملة عاملاً أساسياً في تقييم الاشتباه. ويتغير هذا السياق من مجال تجاري إلى آخر ومن عميل إلى آخر. وعلى المحامي أو المهني القانوني المستقلّ أن يقيّم المعاملات بحسب ما يبدو ملائماً ويندرج ضمن إطار الممارسات الطبيعية في هذا المجال بالتحديد، وبناءً أيضاً على مستوى معرفة العميل. وحين لا تبدو المعاملات متناغمة مع الممارسات التجارية الطبيعية، قد يشكل ذلك عاملاً ذات صلة لتحديد ما إن توفرت دلائل معقولة للاشتباه بأن المعاملات مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل نشاط إرهابي. ولا تكفي التفسيرات العامة التي يقدمها العميل (الطرف المتعاقد أو المستفيد الفعلي) حول خلفية المعاملات التي هي بحاجة إلى توضيح، بما أنه لا يمكن الأخذ بكل تفسير يقدمه العميل كما هو. بل على المحامي التأكد من مصداقية كلّ تفسير يقدّمه العميل بأقصى حدّ ممكن. وفي حال بدت المعاملة قابلة للفهم والاطمئنان، يجب توثيق ذلك. أما إذا أشار التوضيح إلى أن المعاملة أو الوقائع المقدّمة مثيرة للشبهات، يُعمَل بموجب الإخطار المنصوص عليه في المادة 12 من القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (القانون). وفي مطلق الأحوال، يجب أن يستند تقييم الاشتباه إلى تقييم معقول ومنطقي للعوامل ذات الصلة، بما فيها معرفة نوع عمل العميل، وتاريخه المالي، وخلفيته وسلوكياته.

كذلك، وفي حال استقرار الرأي حول وجود دلائل كافية للاشتباه بارتباط المعاملة بعملية غسل أموال أو تمويل إرهاب، قد يستند المحامي أو المهني القانوني المستقلّ إلى أكثر من عامل واحد. ما يعني أنه يجب النظر إلى كافة الظروف المحيطة بالمعاملة.

وقد تفيد المؤشرات التالية في تحديد ما إذا كانت المعاملة تثير الشبهات من عدمه. هذه المعايير الفردية إذا ما نُظر إلى كلّ منها على حدة، قد لا تدعو إلى الشك والاشتباه وبالتالي العمل بموجب الإخطار المنصوص عليه في المادة 12 من القانون. غير أنه من الممكن اجتماع أكثر من معيار واحد منها و/أو غياب التفسيرات المنطقية قد تثير الشبهات وبالتالي تؤدي إلى تقديم الإخطار. هذه المؤشرات تمثل الحد الأدنى من المؤشرات والتي يتعين على المحامين تطويرها بشكل مستمر اتساقاً مع طبيعة النشاط.

## مؤشرات مرتبطة بالعميل

1. العميل شديد التكتّم أو يراوغ بشأن من هو العميل/ المستفيد الفعلي، ومصدر الأموال، والسبب الذي من أجله تجري المعاملة بهذه الطريقة، و/أو ما هي الفكرة العامة وراءها.
2. يستخدم العميل وكيلاً أو وسيطاً دون وجود سبب مقنع.
3. يتفادى العميل الاتصال به شخصياً دون وجود سبب وجيه.
4. يرفض العميل أو يتردّد في تقديم المعلومات والبيانات والمستندات المطلوبة عادةً لتنفيذ المعاملة.
5. يشغل العميل أو شغل في السابق وظيفة عامة (وظيفة عليا في السلك السياسي أو وظيفة مهنية رفيعة المستوى) أو لديه علاقات مهنية أو عائلية مع شخص شغل وظيفة مماثلة ويرتبط بعلاقة تجارية خاصة غير اعتيادية نظراً إلى وتيرة المعاملات المشتركة.[1]
6. يقدّم العميل مستندات خاطئة أو مزوّرة.
7. يُعرف عن العميل أنّ بحقّه إدانات لجرائم ملكية، أو أنّه يخضع في الوقت الحالي للتحقيق في جريمة ملكية، أو لديه صلات بمجرمين.
8. العميل هو شخص أو مرتبط بشخص أو معروف بشراكته لشخص اسمه مدرج لتورّطه أو الاشتباه بتورّطه بالإرهاب أو بأنشطة ذات صلة بتمويل الإرهاب.
9. يُبدي العميل إلماماً غير عادي بالمعايير العادية المنصوص عليها في القانون في مسألة تحديد هوية العميل المقبولة، وإدخال البيانات وتقارير المعاملات المشبوهة – أي أنّه يسأل أسئلة متكرّرة حول إجراءات تطبيق المعايير العادية.
10. الشخص الطبيعي الذي يعمل بصفة مدير أو ممثّل لا يبدو ممثّلاً ملائماً.
11. العميل غير المقيم أو العميل الذي ليس لديه عنوان أو عناوين متعددة.
12. الشركات ذات المساهمين المرشحين أو الأسهم لحاملها.
13. العميل لديه سجل جنائي يشمل على الاحتيال أو خيانة الأمانة.
14. العميل من أو في بلد معروفة بعدم كفاية التدابير لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
15. العميل هو كيان تجاري لا يُمكن العثور عليه بشبكة الإنترنت و/أو يستخدم عنوان بريد إلكتروني عام مثل Hotmail، Gmail، Yahoo، إلخ. لاسيما إذا كان العميل متكتّماً أو يتفادى الاتصال المباشر.
16. يساهم العميل أو طرف ثالث بمبلغ نقدي ضخم كضمان قدّمه المقترض/المدين بدلاً من استخدام تلك الأموال مباشرةً، وذلك دون وجود تفسير منطقي.
17. يستخدم العميل حسابات مصرفية متعدّدة أو حسابات أجنبية دون وجود سبب وجيه.
18. تعليمات من مهني قانوني على علاقة بالعميل أو المعاملة تفتقر إلى سبب شرعي أو اقتصادي.

[1] الرجوع إلى المؤشرات المرتبطة بالأشخاص المعرضين سياسياً.

19. العميل مستعدّ لدفع رسوم أعلى من العادة دون سبب منطقي لذلك.
20. قام العميل بتغيير مستشاره مرات عديدة خلال فترة زمنية قصيرة أو وظّف مستشارين قانونيين متعدّدين دون سبب قانوني لذلك.

## مؤشرات مرتبطة بالمعاملة

1. الأطراف في المعاملة أو ممثّلوهم (وحيثما يكون هذا مناسباً، المالكون الحقيقيون أو الشركات الوسيطة في سلسلة ملكية الكيانات القانونية) هم مواطنون أو مقيمون أو مسجّلون في بلد عالي المخاطر.
2. الأطراف في المعاملة مترابطون دون وجود سبب تجاري واضح.
3. الروابط بين أفراد العائلة أو الأطراف في العمل أو الشركة أو أي طبيعة أخرى تُثير الشكوك بالنسبة إلى الطبيعة أو السبب الحقيقي للمعاملة.
4. هناك ظهور متكرر للأطراف ذاتهم في المعاملات خلال فترة قصيرة من الزمن.
5. سن الأطراف الذين ينفّذون المعاملة ليس اعتيادياً بالنسبة إلى المعاملة، لاسيّما إذا كانوا دون السن القانونية، أو أنّهم فاقدون للأهلية، وما من تفسير منطقي لمشاركتهم.
6. هناك محاولات لإخفاء المالك الحقيقي أو الأطراف في المعاملة.
7. الشخص الذي يُدير العملية فعلاً ليس أحد الأطراف الرسميين في المعاملة أو ممثّلهم.
8. الأعمال التجارية التي تعتمد على استخدام النقد بكثافة.
9. تمويل من طرف ثالث إمّا للمعاملة أو لتغطية الرسوم/الضرائب المرتبطة بها بدون وجود صلة واضحة أو تفسير قانوني لذلك.
10. النفقات الخاصة تموّلها شركة أو مؤسسة تجارية أو حكومة.
11. تمّ تأجيل اختيار طريقة الدفع إلى تاريخ قريب جداً من وقت التسجيل في منطقة عادةً ما تُضمَّن فيها طريقة الدفع في العقد، بخاصة إذا لم يتمّ تحديد ضمانة لتأمين الدفع، وذلك بغياب تفسير منطقي.
12. يتمّ تحديد فترة تسديد قصيرة جداً على غير العادة دون وجود تفسير منطقي لذلك.
13. تُسدَّد القروض العقارية مراراً وتكراراً بشكل ملحوظ قبل تاريخ الاستحقاق المتّفق عليه في الأصل بغياب أي تفسير منطقي لذلك.
14. تم شراء الأصول نقداً ومن ثمّ استُخدمت على الفور كضمان لقرض ما.
15. هناك طلب لتغيير إجراءات الدفع المتّفق عليها سابقاً، وذلك دون وجود تفسير منطقي، خاصة عند اقتراح أدوات دفع لا تتناسب مع الإجراء المتّبع للمعاملة المطلوب إنجازها.
16. يقدم تمويل لمُقرض، من شخص طبيعي أو اعتباري، وليس مؤسسة ائتمانية، وذلك بغياب أي تفسير منطقي أو تبرير اقتصادي.

17. تشتمل المعاملة على مبلغ غير متناسق من الأموال الخاصة، أو الشيكات لحاملها أو النقد، لاسيّما إذا لم تكن تتناغم مع الوضع الاجتماعي الاقتصادي للشخص أو مع وضع الشركة الاقتصادي.
18. سبق وأن تم رفض الخدمة المطلوبة من قبل محامي آخر، أو تمّ قطع العلاقة مع محامي آخر.

## مؤشرات مرتبطة بالموقع الجغرافي

1. العميل من أو في بلد معروفة بعدم كفاية التدابير لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. الأموال التي يتمّ تلقّيها أو إرسالها إلى بلد أجنبي دون وجود صلة واضحة بين البلد والعميل.
3. الأموال التي يتمّ تلقّيها أو إرسالها إلى بلدان عالية المخاطر.
4. الضمان المخصّص للمعاملة موجود في الوقت الحالي في بلد عالي المخاطر.
5. سُجِّلت زيادة في رأس المال من بلد أجنبي هو إمّا ليس على علاقة بالشركة أو هو بلد عالي المخاطر.
6. تتلقّى الشركة دعماً لرأس المال أو الأصول العينية المرتفعة جداً بالمقارنة مع أعمال الشركة أو حجمها أو قيمتها السوقية، وذلك دون أي تفسير منطقي.
7. هناك سعر مرتفع أو منخفض بشكل مفرط مرتبط بالأوراق المالية المنقولة، بالنظر إلى وجود أي ظرف يدلّ على هذا الارتفاع المفرط (مثل حجم العائدات، التجارة أو الأعمال، المقرّ، الحجم، المعرفة بالإعلان عن خسائر أو أرباح المرتبطة بالنظام) أو إلى المبلغ المصرّح عنه في عملية أخرى.
8. وجود معاملات مالية ضخمة، خاصة إذا طلبتها شركات تأسّست حديثاً، حين لا تكون هذه المعاملات مبرّرة في الغاية من تأسيس الشركة، أو نشاط العميل أو مجموعة الشركات المحتملة التي تنتمي إليها أو غيرها من الأسباب المبرَّرة.
9. ايداعات يتم إجراؤها لحساب أمانات الممارس القانوني لتمويل المعاملات ولا تنجز.
10. إيداع نقدي منظم تحت الحد القانوني في حساب العميل ثم تسحب الأموال عن طريق التحويل أو شيك مصرفي إلى حساب أمانات الممارس القانوني.